### انتشار الجيش لا يبدد قلق سكان الطيونة... ومخاوف من جولات جديدة

# لبنان.. المساعي قائمة لـ«تصويب» مسار التحقيق

الاشتباكات في لبنان

## القبض على 19 شخصاً على خلفية اشتباكات بيروت

قالت الوكالة الوطنية للإعلام الرسمية في لبنان إن السلطات ألقت القبض على 19 شخصاً ثبت تورطهم في اشتباكات بيروت التي أسفرت عن سقوط 7 ضحايا وعشرات الجرحى.

وتصاعد التوتر في البلاد بسبب التحقيق في الانفجار الضخم الذي وقع العام الماضي في بيروت وتحول، ، إلى أسوأ أعمال عنف في الشوارع منذ أكثر من عشر سنوات، مما أسفر عن مقتل سبعة شيعة بالرصاص، وأعاد للأذهان أشباح الحرب الأهلية في البلاد والتي دارت رحاها بين عامي 1975 و1990 وفق ما ذكرته وكالة «رويترز» للأنباء.

أعرب رؤساء حكومات سابقون في لبنان عن «صدمتهم البالغة، وأسفهم الشديد، وإدانتهم الكاملة للأحداث المستنكرة في الطيونة»، داعين في المقابل إلى «المسارعة ومن خلال المجلس النيابي، إلى إصدار قانون دستوري برفع الحصانات عن الجميع من أي نوع كانت، ودون أي استثناء، بما يعني تعليق المواد الدستورية المخصصة للحصانات الرئاسية والوزارية والنيابية والقضائية والعسكرية، لإحقاق العدالة الكاملة وغير الانتقائية أو المجتزأة».

ويسيطر منذ هدوء على منطقة الاشتباكات وسط انتشار كثيف للجيش اللبناني، ونصبه حواجز تفتيش للسيارات والآليات العابرة. وانهمك سكان بتفقد الأضرار التي طالت ممتلكاتهم، فيما عمل آخرون على إزالة الزجاج المتناثر في الشارع. وشيع «حزب الله» وحليفته «حركة أمل» سبعة قتلى، غالبيتهم من عناصرهما، سقطوا خلال الاشتباكات العنيفة في بيروت.

قال مصدر سياسي بارز إن هدوء العاصفة الدموية التي اجتاحت خطوط التماس على طول الطريق الفاصلة بين منطقتي الشياح وعين الرمانة لا يعني أن هذه العاصفة لا يمكن أن تهبّ مرة أخرى ما لم تتضافر الجهود لتطويق تداعياتها السلبية من خلال العودة إلى الاحتكام للدستور والتقيُّد بالقوانين للنأي بملف التحقيق في انفجار مرفأ بيروت عن التجاذبات الطائفية والمذهبية التي أحدثت انقساماً كاد يأخذ البلد إلى المجهول في ظل انحلال مؤسسات الدولة وإداراتها التي لم يبق منها سوى الجيش والقوى الأمنية التي تمكّنت من وأد الفتنة.

ولفت المصدر لـ«الشرق الأوسط» إلى أن درء الفتنة في بلد كلبنان يقف على شفير الهاوية يتطلب أولاً تحييد هذا التحقيق عن الصراعات المذهبية وتصفية الحسابات السياسية التي كانت وراء الانقسام الدموي بين فريق يطالب بتنحّي المحقق القاضي طارق البيطار وبين آخر يرفض تنحّيه، فيما تصاعدت ردود الفعل الدولية المؤيدة لاستمراره في التحقيق لتحديد الجهة المسؤولة عن الانفجار.

ورأى أن تصويب مسار التحقيق وتصحيح بعض الخلل الذي أصابه لن يكون باللجوء إلى العنف أو استخدام القوة وإنما بتأكيد الفصل بين السلطات وعدم التدخُّل في التحقيق سواء بتهديد القاضي البيطار أو بلجوء فريق إلى توظيفه لتسجيل نقاط على الآخر، ورأى أن هذا يستدعي تصحيح بعض الخلل وصولاً للإقرار بمبدأ التوازن في ادعاءات البيطار على عدد من المسؤولين وملاحقتهم لئلا يتذرّع الفريق المتضرّر من هذه الملاحقات بأنه اعتمد الانتقائية والاستنسابية في إصداره مذكرات التوقيف التي تعامل معها من ادّعى عليهم بأنها تدعوهم للارتياب المشروع.

وأكد المصدر نفسه أن المداولات التي جرت قبل انعقاد الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء وأدت إلى تعليق جلساته بعد أن دفعت المناقشات بين الوزراء باتجاه انتقال خطوط التماس من الشارع إلى داخل الحكومة، كانت قد طرحت بعض المخارج على قاعدة التقيُّد بمبدأ الفصل بين السلطات وعدم التدخل في القضاء، كما نقل وزراء عن لسان رئيس الحكومة نجيب ميقاتي.

وتابع أن الوزراء المحسوبين على حركة «أمل» و«حزب الله» أصروا في الجلسة على كفّ يد القاضي البيطار وطالبوا بتنحّيه فوراً، وهذا ما تسبب باندلاع اشتباك سياسي سرعان ما انتقل إلى الشارع وتحوّل إلى عسكري في منطقة حساسة جداً كانت قد انطلقت منها شرارة الحرب الأهلية عام 1975.

وقال إن المداولات التي جرت في الجلسة تمحورت حول تكليف وزير العدل هنري خوري، بالتعاون مع رئيس مجلس القضاء القاضي سهيل عبود، والنائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات، بالتواصل مع البيطار في محاولة لإعادة تصويب مسار التحقيق وصولاً إلى تصحيح بعض الخلل الذي أصابه.

وأضاف المصدر نفسه أن تصويب المسار يمكن بتبيان الأسباب التي أمْلت على البيطار الادعاء على الوزير السابق النائب نهاد المشنوق من دون الاستماع إلى أقواله أسوةً بغيره من المدعى عليهم، إضافةً إلى حصره الادعاء بعدد من الوزراء السابقين وبرئيس الحكومة السابق حسان دياب بخلاف اللائحة التي كان قد أعدها سلفه القاضي فادي صوّان وأورد فيها أسماء عدد من المشتبه فيهم.

وأشار إلى مطالبة الوزراء الشيعة بتصويب مسار التحقيق بحيث يشمل وزراء العدل السابقين ووزراء آخرين شغلوا وزارات منذ تفريغ حمولة الباخرة من نيترات الأمونيوم إلى حين انفجارها، إضافة إلى قادة الأجهزة الأمنية من سابقين وحاليين والقضاة الذين أفتوا بتفريغ حمولتها، وبالتالي سمحوا بتخزينها بدلاً من التخلص منها، ورأى أنه لا بد من مساءلة رئيس الجمهورية ميشال عون للوقوف على ما لديه من معطيات، خصوصاً أنه كان قد أُعلم بوجودها قبل أسابيع من انفجارها.

وتابع أن هناك ضرورة للاستماع إلى أقوال الرئيس عون بعد أن أحجم عن إعلام المجلس الأعلى للدفاع عن وجود هذه المواد في المرفأ بذريعة أن لا صلاحية له بالتدخل لطلب التخلص منها، فيما رأس أخيراً الاجتماع الطارئ للمجلس الذي استمر لدقائق وانتهى بعدم السماح للقاضي البيطار بملاحقة رئيس جهاز أمن الدولة اللواء طوني صليبا.

وفي هذا السياق، يسأل المصدر السياسي: كيف سمح عون لنفسه بإخضاع اللواء صليبا لإمرة المجلس الأعلى برئاسته مع أنه يتبع إدارياً ومالياً لرئاسة الحكومة ويخضع لإمرة رئيس مجلس الوزراء، خصوصاً أن دور المجلس الأعلى يبقى محصوراً في رفع التوصيات إلى مجلس الوزراء ولا يتمتع بصفة تنفيذية؟

كما يسأل: كيف أن هيئة التشريع والقضايا في وزارة العدل أفتت بإلحاق اللواء صليبا بمجلس الدفاع وأخضعته لسلطة رئيس الجمهورية ونائبه رئيس الحكومة، مع أنه لا صلاحية لعون تسمح له بالتدخل للتخلص من المواد المتفجّرة؟

وكشف المصدر أيضاً أن وزير العدل كان قد تنقل بين المقرات الرئاسية والتقى رئيس المجلس النيابي نبيه بري وحمل اقتراحاً يقضي بأن تتشكل الهيئة الاتهامية العليا من 3 قضاة يتولون التواصل مع البيطار بهدف إعادة تصويب مسار التحقيق وإصلاح ما يعتريه من خلل في حال وجوده، لكن بري لم يأخذ به انطلاقاً من أنه لا يشكّل المخرج المناسب لأسباب عدة من بينها أن الاتفاق على تشكيل الهيئة برئاسة قاض وتعيين عضوين فيها قد يراد منه تَقطيع الوقت لتبريد الأجواء لفترة معينة من دون أن يؤدي إلى التجاوب مع ما يطالب به الوزراء الشيعة.

لذلك فإن بري وإن كان يتحفّظ على المخارج المطروحة لإخراج الخلاف حول المحقق العدلي من الشارع وإعادته كمادة خلافية توكل إلى المؤسسات المولجة بإيجاد حل للنزاع، فهو في المقابل لن يبدّل موقفه، ما يعني أن الحكومة مهددة بالانفجار من الداخل في حال تعذّر الوصول إلى «تسوية»، وهذا ينسحب على المجلس الأعلى للدفاع الذي بات يستحيل انعقاده رغم أن عون ألحّ على دعوته للاجتماع فور اندلاع الاشتباكات، ولم يستجب ميقاتي لرغبته تحسُّباً لمقاطعة شيعية له أو تفادياً لحصول صدام سياسي في حال شارك فيه المعنيون من الوزراء الشيعة، واستُعيض عنه بتوجه ميقاتي إلى غرفة عمليات الجيش اللبناني في وزارة الدفاع حيث تابع الوضع بحضور وزير الدفاع العميد موريس سليم، وقائد الجيش العماد جوزف عون.

وعليه ورغم إيحاء رئيس الجمهورية بإمكان الوصول إلى حل فإنه لا يبدو أن الأجواء السياسية المحلية أو الدولية ناضجة في المدى المنظور لإنجاز تسوية تبقى مستحيلة إذا كان المطلوب من البيطار أن يتنحّى، إلا إذا اتخذ قراره بملء إرادته، وأخلى الساحة لقاض، علماً بأن ميقاتي ليس في وارد طلب التنحي منه.

ويبقى السؤال: كيف سيتصرف ميقاتي إذا أُقفلت الأبواب أمام الوصول إلى مخرج يجنّب البلد الدخول مجدداً في أزمة مديدة، بعد أن انقسم حول ملف التحقيق إلى محورين؛ الأول يتمثل بحركة «أمل» و«حزب الله» من دون أن يذهب تيار «المردة» بقيادة سليمان فرنجية بعيداً في انضمامه إلى حليفيه في مواجهة مع آخر يتزعّمه فريق مسيحي على خصومة مع عون ووريثه السياسي جبران باسيل الذي تصرف منذ الوهلة الأولى لاندلاع الاشتباك الدموي وكأنه حُشر في الزاوية، كما برز في أول موقف له، وإن كان تياره السياسي سارع إلى تنظيم حملة ضد حزب «القوات اللبنانية» متهماً رئيسه سمير جعجع بأنه افتعل الاشتباكات لخلق المناخ المؤدي إلى تأجيل الانتخابات النيابية بذريعة أن استطلاعات الرأي التي أجراها سجّلت تراجعه في الشارع المسيحي؟

## خلاف بين «حزب الله» و«الوطني الحر» حول تحقيقات المرفأ

مرة جديدة يهتز تفاهم «التيار الوطني الحر» و«حزب الله» القائم منذ عام 2006 بسبب الخلاف على التحقيق في انفجار مرفأ بيروت وما تلاه من مواجهات يوم الماضي.

ويأخذ الحزب على «التيار» عدم تأييد موقفه ودعواته لكفّ يد المحقق العدلي القاضي طارق البيطار، فيما يعترض العونيون على طريقة تعاطي الحزب مع القضاء ويشددون على وجوب حل أي مشكلة مع البيطار ضمن أطر السلطة القضائية. واعتبر «حزب الله» أن موقف رئيس الجمهورية العماد ميشال عون بعد المواجهات في منطقة الطيونة – عين الرمانة في بيروت، وقوله إن «الشارع ليس مكان الاعتراض، كما أن نصب المتاريس أو المواقف التصعيدية لا تحمل هي الأخرى الحل»، هو رسالة موجهة مباشرة إليه.

وقالت مصادر مطلعة على موقف «حزب الله»، لـ«الشرق الأوسط»، إن «المواقف الأخيرة سواء الصادرة عن الرئيس عون أو عن عدد من نواب التيار تظهرهم وكأنهم تحوّلوا لرأس حربة في مواجهة مطالبة الحزب بتنحية البيطار»، معتبرة أن «ما يحصل على هذا الصعيد لا شك يترك أثره على العلاقة بين الطرفين»، وأضافت: «الحزب يتفهم أن هناك حسابات انتخابية للتيار وأخرى مرتبطة بموضوع العقوبات الأميركية وحتى الأوروبية، لكن هذا لا يعني التنازل عن مطلبه لجهة رفض العودة إلى الحكومة قبل إقالة البيطار».

بالمقابل، يقرّ عضو تكتل «لبنان القوي» النائب أسعد درغام بوجود اختلاف في وجهات النظر مع الحزب حول كيفية مقاربة الملف القضائي، و«سنحمي التحقيق حتى النهاية، أما إذا كان لدى حزب الله أي ملاحظات فيجب معالجتها في إطار السلطة القضائية عبر التفتيش القضائي ومجلس القضاء الأعلى»، مشدداً، في تصريح لـ«الشرق الأوسط»، على أنه «لا يجوز إقالة القاضي البيطار عبر مجلس الوزراء، لأن ذلك يعني القضاء على ما تبقى من مؤسسات الدولة وهيبتها وثقة اللبنانيين بها.

# ماكرون يعلن «الاعتراف» بقمع الجزائريين قبل ستين عاماً

في ملف العلاقات الفرنسية – الجزائرية، ثمة فصل دام «من بين فصول كثيرة» يعود إلى الواجهة كلما اقترب تاريخ 17 أكتوبر (تشرين الأول). ففي ذلك «وتحديداً ذاك المساء» قبل ستين عاماً، كانت الجالية الجزائرية المقيمة في فرنسا على موعد مع عنف السلطات الفرنسية التي كانت قد اتخذت مجموعة قرارات تمييزية بحق الجزائريين أبرزها منع تجوالهم ليلاً وتكاثر عمليات التفتيش التي كانوا يخضعون لها فضلاً عن الأجواء المسمومة لا بل الملتهبة الناتجة عن الحرب الدائرة في الجزائر بين القوات الفرنسية وجبهة التحرير الجزائرية.

ولسنوات، عتمت باريس على القمع الذي واجه مظاهرة سلمية احتجاجاً على منع التجوال ومطالبة بتمكين الجزائر من الحصول على استقلالها. وجاء قمع الأجهزة الأمنية بأمر من مدير شرطة باريس موريس بابون غاية في الضراوة والوحشية، بحسب المؤرخين البريطانيين، جيم هاوس ونيل ماكماستر، اللذين وصفاه في كتابهما «الجزائريون، الجمهورية ورعب الدولة»، بأنه «أعنف قمع لمظاهرة في أوروبا الغربية في التاريخ المعاصر». وفي العقود الماضية، تجاهلت السلطات الفرنسية هذه المجزرة وقزمتها إلى عملية «محافظة على الأمن» بينما سقط ضحايا القمع الأعمى عشرات من القتلى في الشوارع والساحات أو في محطات المترو إلى درجة أن كثيرين رموا أنفسهم في نهر السين للإفلات من رجال الأمن أو تم رميهم فيه. ومع انبلاج الصباح، ظهرت عشرات الجثث الطافية على سطح الماء. كذلك تم القبض على 12 ألف جزائري وجزائرية جمعوا في الملاعب الرياضية أو في قصر المعارض حيث خضعوا للاستجواب ولممارسات مهينة منها الضرب والتعذيب.

حتى عام 2012، التزمت السلطات الفرنسية سياسة الإنكار والتقليل من أهمية ودموية ما حصل في 17 أكتوبر عام 1961، وفي العام الأخير من عهده، قام الرئيس السابق فرانسوا هولاند بخطوة متواضعة حينما اعترف بحصول «القمع الدموي». بيد أن هولاند لم يحدد الجهة المسؤولة عنه. من هنا، فإن الأنظار تتجه لما سيصدر عن الرئيس إيمانويل ماكرون في تكريم ذكرى الضحايا بمناسبة مشاركته، الأولى من نوعها في تاريخ الجمهورية الخة، التي ستحصل عند جسر بوزون، الواقع في ضاحية كولومب، غرب العاصمة الفرنسية. واختيار هذا الجسر ليس من باب الصدف بل لأنه كان أحد مواقع القمع الأعمى.

# حمدوك: خريطة طريق لحل الأزمة السياسية.. ومؤتمر عالمي لقضية الشرق

مظاهرات سابقة في السودان

وصف رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك الأزمة السياسية التي تشهدها بلاده، بالأسوأ والأخطر، متعهدا بخريطة طريق من 10 بنود للخروج منها، تتضمن الوقف الفوري للتصعيد، والشروع في الحوار، وعودة أجهزة الانتقال للعمل فورا. كما تعهد بحل قضية شرق السودان عبر مؤتمر عالمي لتوفير التمويل اللازم لحزمة مشروعات تخاطب التهميش الاقتصادي والاجتماعي في الإقليم، وطالب بإعادة فتح الميناء والطرق القومية. وأكد أنه يعمل مع الشركاء ومؤسسات الانتقال، لضمان الوصول لجيش قومي موحد، وبعقيدة عسكرية وطنية، وإصلاح القطاع الأمني والعسكري، ليكون مؤهلا لتأدية مهامه. وفي خطاب بثه التلفزيون الرسمي دعا حمدوك لوقف «حرب التصريحات»، وعدم استغلال مؤسسات الدولة في الصراع السياسي، وتفكيك دولة الحزب لصالح دولة الوطن. وقال إن المحاولة الانقلابية الفاشلة – 21 سبتمبر الماضي – فتحت الباب الذي دخلت منه الفتنة، وخرجت منه الاتهامات المخبأة في الصدور لتضع البلاد والثورة في مهب الريح، عوضاً من أن تكون مهمازاً يحرك العمل ضد الدكتاتوريات ويمنع الانقلابات العسكرية. وتعهد حمدوك بعدم التسامح في تحقيق أهداف الثورة، بقوله: «لقد دفع شعبنا ثمناً غالياً في الثورة... ولن نسامح أنفسنا ولن يسامحنا التاريخ، ما لم نحقق شعارات في الحرية والسلام والعدالة، والوصول بالانتقال إلى دولة مدنية ديمقراطية منتخبة بانتخابات حرة ونزيهة».

وكشف حمدوك عن انخراطه في سلسلة اجتماعات طويلة مع مكونات الثورة وأجهزة الانتقال كافة، لإعادة فتح أبواب للحوار وإيجاد قواسم مشتركة، مستندا إلى مسؤوليته التاريخية وما أطلق عليه «الأمانة التي وضعها الشعب على كاهلنا أنا وزملائي». وأرجع حمدوك الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد وحالة الانقسام المدني المدني، والانقسام العسكري المدني، إلى عدم التوافق على مشروع وطني، وقال: «لم تفاجئنا، وقد تطرقت لها في مبادرة الطريق إلى الأمام... جوهر هذه الأزمة التي يجب ألا تضل أبصارنا عن النظر إليه، وهو تعذر الاتفاق على مشروع وطني متوافق عليه بين قوى الثورة»، والناتج عن انقسامات عميقة وسط المدنيين وبين المدنيين والعسكريين.

وقطع حمدوك بعدم الحياد أو أن يكون وسيطاً في الصراع الجاري في البلاد، وقال إن المسؤولية عن الانقسام تقع على من أطلق عليهم أعداء الثورة، بقوله: «ظللت أردد بأن الصراع ليس بين المدنيين والعسكريين، بل هو بين معسكر الانتقال الديمقراطي، ومعسكر الانقلاب على الثورة»، وتابع: «هو صراع لست محايداً فيه أو وسيطاً، وموقفي بوضوح وصرامة، هو الانحياز الكامل للانتقال المدني الديمقراطي لإكمال مهام الثورة».

ورسم حمدوك خريطة طريق، من 10 بنود، للخروج من حالة الإغلاق التي تعيشها البلاد، بسبب الأزمة السياسية، تتضمن الوقف الفوري للتصعيد، والشروع في الحوار، وعودة أجهزة الانتقال للعمل فورا، ووضع الخلافات في موضعها الصحيح، والاتفاق على أن قضايا الإرهاب والمهددات القومية يجب ألا تخضع للتكهنات والمزايدات والشكوك.

وقال: «ما ضرّ بلاداً أخرى هو عرض قضايا الأمن القومي في سوق مفتوحة للتجاذبات والأغراض العابرة». وشدد على عدم اتخاذ أو القيام بأي خطوات أحادية وعدم استغلال مؤسسات الدولة في الصراع السياسي، واعتماد الوثيقة الدستورية مرجعية للتوافق بين مكونات السلطة الانتقالية.

وتضمنت ملامح خريطة الخروج من الأزمة إنهاء الشقاق بين مكونات الحرية والتغيير وقوى الثورة، وتوسيع قاعدة الانتقال، وإعمال «العدالة الانتقالية» باعتبارها الوسيلة الأمثل لتحقيق رغبات أسر الضحايا، مع عدم إغفال الأثمان السياسية والمادية والقانونية المقابلة. ووعد حمدوك بترجمة حصيلة نقاشاته وتنفيذها على «مجلس تشريعي واسع التمثيل، يعبر عن تعدد وتنوع البلاد وعن قوى الثورة والتغيير، ويمثل حصن الثورة ومرجعيتها، وجسمها الرقابي ومصدر قوانينها وتشريعاتها»، وأضاف: «هذه الخطوات سأشرف على تنفيذها مع جميع الأطراف، وسأسعى للفراغ منها في وقت وجيز».

وانتقد حمدوك «محاولات نشر الأحاديث عن الفشل أو زرع الإحباط» بقوله: «لم تعد سلعة تصلح في وقت استقر فيه سعر الصرف، وتوفرت فيه الاحتياجات الضرورية، وانتعشت فيه حركة الإنتاج والصادرات»، وتابع: « نستطيع أن نؤكد بكل اطمئنان أن المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة الماضية في تحسن».

تعهد حمدوك بحل قضية شرق السودان باعتبارها قضية تنمية وتهميش، بقوله: «ظللتُ أعمل باستمرار على طرح منظور شامل للتعاطي مع الأزمة يعلو على تقاسم السلطة ويجيب عن أسئلة التنمية الملحة التي تطرحها قضية الشرق». وكشف عن التوافق على ترتيب مؤتمر عالمي لتوفير التمويل اللازم لحزمة مشروعات تخاطف التهميش الاقتصادي والاجتماعي في الشرق، وفقا لمنظور جديد وشامل، ودعا قوى الشرق السياسية والاجتماعية لمائدة مستديرة لترتيب التوافق حول القضايا المثارة.